عبد المنعم علي عيسى

أنقرة.. الوقت يضيق وسيفه لا ينتظر

كانت السقوف التي رسمها الرئيس بشار الأسد للعلاقة مع تركيا خلال زيارته الأخيرة لموسكو يوم ١٥ آذار الجاري قد أرجأت اللقاء الرباعي الذي كان من المقرر انعقاده على مستوى نواب وزراء خارجية كل من روسيا وإيران وتركيا وسورية إلى وقت غير محدد، وهي، أي تلك السقوف، ربطت بين «وضع جدول زمني لانسحاب القوات التركية من الأراضي السورية والتوقف عن دعم الفصائل الإرهابية»، وبين انتقال عملية التطبيع إلى الحيز السياسي بعد دخولها الحيز العسكري – الأمني المتمثل بلقاء وزيري دفاع البلدين، ومسؤولين أمنيين منهما، في موسكو برعاية روسية يوم ٢٨ كانون الأول من العام الماضي، الأمر الذي قرأته أنقرة على أنه «فرملة» لمسار ما انفكت تحاول إزالة المطبات المتراكمة عليه منذ حزيران الماضي، وهي ترى فيه ضرورة ناجمة عن اعتبارات عدة لعل الأبرز منها هو التوازنات الداخلية التي تبدو شديدة الهشاشة بدرجة من الصعب انكشاف الضباب فيها عشية اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقرر يوم ١٤ أيار المقبل إن لم يجر تأجيلها وهو احتمال وارد قد تذهب إليه دوائر صنع القرار التركية بعد صوغ «توليفة» ما تبرر الذهاب إلى الفعل إذا ما اقتضت الحاجة ذلك.

على الرغم من ذلك ذهب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بعد أيام من إعلان «سقوف» دمشق، للتأكيد على أن انعقاد «الاجتماع المؤجل» سيحدث «خلال أيام»، ثم روجت تقارير إعلامية تركية يمكن وصفها بالمقربة من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، لسيناريوهات عدة في هذا السياق، والأبرز منها يقول: إن المسؤولين الأتراك يدرسون في هذه الآونة خيارات عدة بخصوص مصير الوجود العسكري التركي في سورية، وكذا يتدارس هؤلاء، وفق تلك التقارير، الإمكانية «الأمنية» لوضع جدول زمني لإنهاء ذلك الوجود الذي يجب أن يرتبط بـ«تطورات ميدانية وإنسانية وسياسية»، تمهيداً لطرحه على «الوسيطين الروسي والإيراني» أياً تكن النتائج التي ستفضي إليها انتخابات ١٤ أيار المقبل، وبهذا المعنى فإن أنقرة ترى اليوم أن فترة الـ٤٥ يوماً المتبقية لهذا التاريخ الأخير هي غير كافية لتنفيذ انسحاب يمتد على مساحة تزيد على ٩ آلاف كيلو متر مربع من الأراضي السورية، ناهيك عن حقول الألغام التي احتوتها تلك المساحة، ولذا فإن البديل المنطقي، وفق الرؤية السابقة، يتمثل في أن تقدم أنقرة جدولها الزمني، الذي قد يمتد سنوات، إلى كل من موسكو وطهران اللتين ستلعبان عندها دور الضامن لتنفيذ ذلك الجدول بطريقة تشبه إلى حد بعيد صكوك «سندات الخزينة» التي تسوق عادة للبنوك للحصول على قروض، في الوقت الذي يتعذر فيه ذلك فعلى الدول التي تسلك ذلك السلوك، تقديم بدائل عنها للحصول على هذه الأخيرة.

هناك الكثير مما يسوغ الحذر الذي أبدته القيادة السورية تجاه «الانعطافة» التركية الحاصلة منذ نحو ثمانية أشهر والمحمومة منذ نحو شهرين، على الرغم من وجود الكثير من المعطيات التي فرضت حدوثها، وهي بالتأكيد لا تقتصر على الأسباب الداخلية التي ذكرنا واحدة بارزة منها والتي تتمثل بالتوازنات الداخلية وعلاقتها بالانتخابات التركية التي اشتد أوراها مؤخراً بدرجة توحي بأنها باتت أقرب لأن تكون معركة «كسر عظم» بين مشروعين ورؤيتين، قد لا يتلاقيان في شيء تجاه الأسئلة التي يفرضها المسار والمصير، فالخارجية، أي دواعي الانعطافة الخارجية، أيضاً تكاد تكون بدرجة تفوق نظيرتها الأولى، وفي الذروة منها التحولات الجارية على النظام العالمي والتي فرضت على دول عدة مراجعة حساباتها في ضوء تلك التحولات وانتهاج سياسات جديدة تبعاً للرؤية التي راحت تتبلور لدى غرف صناعة القرار التي ترسم سياساتها تجاه المآلات التي يمكن أن تفضي إليها هذي الأخيرة، لكن الثابت من تلك الرؤى، هو أن ثمة نظاماً عالمياً جديداً لا يزال قيد التبلور، و«جنينه» لا يزال غير مكتمل، وفي مرحلة حساسة كهذه فإن خيارات الدول تمضي نحو إشاعة الاستقرار في محيطها تجنباً لـ«الهزات الارتدادية» المتوقع حدوثها بفعل «زلزال» بوزن «دفن» نظام قديم وولادة آخر جديد بكل الآلام التي يحملها تينك الحدثان.

نقول ثانية: إن هناك الكثير مما يبرر الحذر السوري تجاه تلك الانعطافة، ولربما يمثل الاحتلال التركي لشمال قبرص الذي ما يزال قائماً حتى الآن بعد أن مضى عليه ما يقرب من نصف قرن، ذرورة تلك المبررات، لكن السياسة يجب ألا تقف فقط عند التجارب بما فيها تلك التي مر بها الخصوم، وإنما يجب أن تضع سيل المعطيات والوقائع على حد سواء مع الأولى، وهذي الأخيرة تقول: إن المعارضة التركية المنقسمة حول كثير من القضايا ومن بينها المسألة السورية سوف تسلك طريقاً، لو فازت بالانتخابات، هو أعتى من ذاك الذي سلكه نظام حزب «العدالة والتنمية» تجاه هذي الأخيرة لاعتبارات عدة أبرزها أن أغلبية القوى المكونة لها، أي للمعارضة التركية، ذات هوى «أطلسي»، ناهيك عن أن التشرذم يقود حتماً لحالة يكون من الصعب فيها اتخاذ قرارات كبرى وقد تشكل تلك الحالة «جسر عبور» يطول أمده قبيل أن يعود الاستقرار السياسي، ثم إن التراصف الذي اختارته دمشق ممثلاً بدعوة الرئيس الأسد إلى «توسيع الحضور العسكري الروسي في سورية» سوف تقرؤه واشنطن على أنه موجه ضدها وضد هيمنتها التي تمر بمرحلة حرجة وهو ما لاحت تباشيره في اعتبار مجلة «فوكس نيوز» تلك الدعوة «تهديداً للأمن القومي الأميركي»، وإذا ما كان ذلك لا يضيف كثيراً إلى عدوانية السياسة الأميركية التي مورست تجاه سورية، إلا أن فرصة التلاقي القائمة مع أنقرة الآن تغلق «نافذة» أميركية هي الأعتى مما تمتلكه واشنطن على الحدود مع دمشق.

كندا تشترط على رعاياها النساء من أسر داعش إعادة أطفالهن فقط

كشف تقرير عن رفض الحكومة الكندية استقبال نساء من رعاياها من أسر مسلحي تنظيم داعش الإرهابي برفقة أطفالهنّ من مخيمات شمال شرق سورية التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي، موضحاً أن الحكومة الكندية اشترطت إرسالهم وحيدين إلى كندا.

وكشف موقع «سي بي سي» الكندي في التقرير حسب ما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية، أن كندا اتصلت بأربع نساء من أسر داعش من أجل ملف العودة إلى الوطن، وتم إبلاغهنّ بأن عليهنّ البقاء وإرسال أطفالهنّ وحيدين، أو عليهن إبقاؤهم برفقتهن في المخيم.

وحثّت ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها ميليشيات «قسد» وتسيطر على مساحات واسعة من شمال وشمال شرق سورية، الدول مراراً وتكراراً على إعادة مواطنيها. كما أن كبار المسؤولين في الأمم المتحدة حثّوا الدول على إعادة مواطنيها، قائلين إن المحتجزين يمثلون تهديداً أكبر إذا تُركوا في شمال شرق سورية، حيث يمكن لهؤلاء المرتزقة الفرار.

وفي ٢١ كانون الثاني الماضي، أعلنت كندا أنها ستستعيد ٢٣ من مواطنيها المحتجزين في «مخيم الهول» الخاص بعائلات مقاتلي تنظيم داعش شمال شرق سورية.

وتحدثت الأنباء حينها، أن المجموعة تضم ست نساء و١٣ رضيعاً وأربعة رجال، وتوصف خطوة إعادتهم بأنها الأكبر من نوعها، منذ انحسار نفوذ التنظيم في عام ٢٠١٩.

وسبق أن كشفت مديرة المنظمة في كندا، فريدة ضيف أن «عدداً من النساء والأطفال تلقوا رسائل من الحكومة تشير إلى أنهم يستوفون شروط العودة إلى الوطن».

ولم تحدد السلطات موعد إعادة النساء والأطفال المعنيين، ولم تقدم أي إشارة إلى الإجراءات القانونية المحتملة التي يمكن أن تتخذها في حق النساء عند عودتهن إلى الأراضي الكندية.

وكالات

منعتهم من حق الدفاع عنها دون أي مسوغ قانوني

السلطات التركية تستولي على ممتلكات اللاجئين السوريين المرحلين إلى شمال غرب البلاد

استولت سلطات الإدارة التركية، على أملاك العديد من عائلات اللاجئين السوريين الذين تم ترحيلهم قسراً خلال الأشهر الماضية إلى مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية في شمال سورية، بعد سحب الأوراق الثبوتية منهم، مانعة إياهم من حق الدفاع القانوني عن تلك الأملاك من دون أي مسوغ قانوني.

ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية أمس، عن مصدر ما يسمى «المكتب القانوني في معبر باب الهوى» الحدودي مع تركيا قوله: إنه تم «تقديم ملفات شكاوى من قبل محامين في إدلب، لمصلحة بعض السوريين بهدف مخاطبة الجهات الرسمية التركية، لكن دون جدوى، معتبرين وجود الشخص خارج الأراضي التركية يلغي حقه في ذلك».

وأضاف: إن «عملية المصادرة لأملاك السوريين المرحلين، تتكرر من سلطات الإدارة التركية دون أي مسوغ قانوني.

محام في مدينة الدانا شمال إدلب يدعى مهدي البانياسي (اسم مستعار) أكد في تصريح نقلته الوكالة، أن عشرات الشكاوى قدمت من عائلات تم ترحيلهم قسراً من تركيا، إلى ما يسمى المكتب القانوني لدى «حكومة الإنقاذ» الجناح السياسي لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي ولـ«المكتب القانوني» في معبر باب الهوى (الذي تسيطر عليه فصائل موالية لأنقرة).

وأضاف: إن تلك الشكاوى، تلخص حقوق ملكيتهم وأيضاً أرصدة مالية في بعض البنوك ولدى بعض الأشخاص، لكنها لم تخرج عن حدود سورية بسبب رفض الجانب التركي استلام أو الاعتراف بهذه الملفات لوجودها خارج الحدود.

ومنذ بداية العام الماضي وحتى تشرين الأول، رحلت سلطات الإدارة التركية نحو ١٦١٧٣ شخصاً عبر معبر باب الهوى الحدودي مع أراضيها شمالي إدلب، وفقاً لإحصائية خاصة حصلت عليها نورث برس من إدارة المعبر.

جاء ذلك، على حين لايزال اللاجئون السوريون يعانون من مظاهر العنصرية في البلدان الغربية، حيث تحدثت صحيفة «فيلت» الألمانية عن تعرض مراهقة سورية تبلغ من العمر ١٤ عاماً للإهانة العنصرية والهجوم من امرأتين في حالة سكر في مدينة برلين، بحسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وأضافت الصحيفة: إن إحدى السيدات شتمت الفتاة بسبب أصلها، وقالت: «ارجعي إلى بلدك» حيث كانت الفتاة ترتدي عقداً حول رقبتها يمثل خريطة سورية التي كانت المرأة المتسلطة تشير إليه، على حين دفعت المرأة الأخرى الفتاة وضربتها على وجهها بيدها، ليتدخل رجل بدوره تعرض للإهانة أيضاً وعندما وصل ضباط الشرطة المبلّغون، واصلت النساء التذمر والمقاومة.

وكالات

سلطات الإدارة التركية استولت على أملاك العديد من عائلات اللاجئين السوريين الذين تم ترحيلهم قسراً خلال الأشهر الماضية إلى مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية (عن الانترنت)

الكويت تستغني عن ألفي مدرس وافد معظمهم مصريون والسوريون في المرتبة الثانية

أعلنت الكويت، الاستغناء عن ألفي مدرس وافد ضمن خطة إحلال و«تكويت» العمالة الكويتية مكان «العمالة الأجنبية»، اعتباراً من نهاية العام الدراسي الجاري، وجاء السوريون في المرتبة الثانية بالنسبة لعدد المستبدلين في القرار، بعد أن حل المصريون في المرتبة الأولى.

ونقلت صحيفة «القبس» الكويتية عن وزارة التربية الكويتية قولها في بيان: إنها أجرت إحصائية خاصة بقرار الإحلال في الوزارة، والذي شمل نحو ٢٠٠٠ معلم ورئيس قسم في ١٤ تخصصاً، وكشفت أن أكثر من ٨٢ بالمئة من المشمولين بقرار «التكويت» بالمعلمين، من الجنسية المصرية.

وأضافت إحصائية التربية الكويتية: إن أسماء المشمولين بالخطة ينتمون إلى ٢٤ جنسية من مختلف دول العالم، حيث جاء المصريون بالمرتبة الأولى بنسبة ٨٢,٠٩ بالمئة، والسوريون في المرتبة الثانية بنسبة ١١,٠٣ بالمئة، والجنسية الأردنية في المرتبة الثالثة بنسبة ٣,٥٥ بالمئة، ثم إيران ٠,٧٣ بالمئة، فيما مثل العراقيون ٠,٦٨ بالمئة.

وأكدت الوزارة أن الجنسيات هي من سورية، ومصر، والعراق، والأردن، والهند، ونيجيريا، وإيران، واليمن، والمغرب، ولبنان، وأريتريا، والسنغال، والسودان، وعمان، وتونس، وأفغانستان، وكندا، والصومال، وإيطاليا، وكينيا، وروسيا، والفلبين، وغانا، وباكستان.

وفي وقت سابق، أعلنت وزارة التربية الكويتية، إنهاء خدمات ١٨١٥ معلماً ومعلمة، وأكثر من ٢٠٠ رئيس قسم من الوافدين العاملين بالوزارة بنهاية العام الدراسي الحالي.

وأوضحت الوزارة أن قرار إنهاء الخدمات نهاية العام الدراسي الجاري، يأتي ضمن خطة الوزارة لتكويت الوظائف الإشرافية تماشيا مع التوجه الحكومي وخطة الدولة لتنفيذ سياسة إحلال وتمكين العناصر الوطنية.

ويبلغ عدد السوريين المقيمين في الكويت ١٤٦ ألف سوري، حسب بيانات «الإدارة المركزية الكويتية للإحصاء» الصادرة، في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٩، ومعظم السوريين هناك موجودون قبل عام ٢٠١١.

وكالات

تخوف من الانتشار العشوائي للسلاح في مناطق سيطرتها

مسلحو فصائل أنقرة يواصلون سرقة مساعدات مخصصة للمتضررين من الزلزال

مع تصاعد حالة الفلتان الأمني والانتشار العشوائي للسلاح في مناطق سيطرتها شمال وشمال شرق سورية، واصلت الفصائل الموالية للاحتلال التركي سرقة المساعدات المخصصة لمنكوبي الزلزال، إذ أقدم فصيل «الجبهة الشامية» وأعضاء فيما يسمى «المجلس المحلي» لمدينة صوران بريف حلب الشمالي على سرقة مساعدات للمتضررين.

وذكرت وكالة «نورث برس» الكردية نقلاً عن مصادر وصفتها بالخاصة أن متزعماً في «الجبهة الشامية»، وأعضاء في «المجلس المحلي» لمدينة صوران في ريف حلب الشمالي، قد سرقوا مساعدات مجهزة لمتضرري الزلزال.

وحسب المصادر فإن بكري جيجو قد سرق الطحين والمواد الإغاثية المجهزة للتقديم للمتضررين من الزلزال بتواطؤ مع «ظاظا»، وهو أحد أعضاء ما يسمى «غرفة تجارة» صوران.

كما سرق القيادي فيما يسمى «الجيش الوطني»، خياماً مقدمة من منظمات المجتمع المدني من مستودعات «المجلس المحلي» بتواطؤ مع أعضاء المجلس.

ولا تزال المساعدات الإنسانية المقدمة من منظمات محلية ودولية، عرضةً للسرقة من متزعمين ومسلحين تابعين لفصائل أنقرة، في مناطق شمال غرب سورية، وفقاً لتقارير أعدتها «نورث برس» عبر شبكة مراسليها في المنطقة.

إلى ذلك، ذكرت وكالة «هاوار» الكردية أن مساعدات مقدمة من أهالي عين العرب بريف حلب الشمالي الشرقي توجهت عبر منفذ التايهة في مدينة منبج إلى مناطق المتضررين من الزلزال المدمر في حلب.

وحسب الوكالة، فقد انطلقت شاحنتان محملتان بالمواد العينية والمادية من عين العرب، مشيرة إلى أن المساعدات تم جمعها من خلال حملة تبرعات من الأهالي بهدف إغاثة المنكوبين والمتضررين من الزلزال.

وقبيل انطلاق قافلة المساعدات، قالت ما يسمى «الرئيسة المشتركة لهيئة الشؤون والاجتماعية والعمل» في ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية هيلين حاجم: «بذلنا ما في وسعنا خلال أكثر من شهر لنساعد أسر وأهالي الضحايا في المناطق المتضررة، فأطلقنا حملة جمع التبرعات، واليوم نرسل لهم ما قمنا بجمعه».

جاء ذلك، بالتزامن مع تقرير نشرته الوكالة حول الفوضى وحالة الفلتان الأمني وانتشار ثقافة السلاح في المناطق التي تخضع لسيطرة قوات الاحتلال التركي وفصائلها وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، ولا سيما في المناطق المحتلة من ريف حلب الشمالي، الأمر الذي يؤرق أهالي هذه المناطق.

وتحدث التقرير عن انتشار ظاهرة التسليح العشوائي بين السكان في مناطق شمال غرب سورية، وجاء فيه أن أكثر من يتأثر بظاهرة التسليح العشوائي هم سكان المخيمات الذين لا يوجد سقف فوقهم يحميهم من رصاصة طائشة خرجت من فوهة رشاش إما في عرس أو شجار بين مجموعة شبان.

وحسب إحصائية تقريبية، رصد تقرير «نورث برس»، مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً وإصابة أكثر من ٧٠ آخرين بينهم أطفال ونساء منذ منتصف العام الفائت وحتى مطلع آذار الجاري، في مناطق شمال حلب فقط، نتيجة استخدام السلاح بشكل عشوائي.

وأكد جلال السيد، وهو اسم مستعار، لناشط في مدينة أعزاز المحتلة شمال حلب، أن ظاهرة انتشار السلاح بين السكان، وسوء استخدامه تتصاعد بدرجة كبيرة في المجتمع شمال حلب.

وأشار إلى أن أكثر المتأثرين بذلك هم سكان المخيمات المنتشرة بكثرة من جرابلس شرقاً وحتى جنديرس غرباً، ولا سيما أن السلاح بسبب انتشاره الكثيف بين السكان يستخدم في جميع الشجارات العائلية والمناسبات الاجتماعية.

وكالات

الفصائل الموالية للاحتلال التركي واصلت سرقة المساعدات المخصصة لمنكوبي الزلزال (عن الانترنت)

احتجاجاً على تهميش العملية التعليمية وفساد «الإدارة الذاتية»

إضراب عام في مدارس بلدتي الشحيل وذيبان بريف دير الزور

بايدن زعم أن الهدف من العدوان على دير الزور هو تعزيز الأمن القومي لبلاده!

سيناتورات يعارضون سياسة واشنطن ويطالبون بالانسحاب من سورية على الفور

جدد عدد من أعضاء مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة مطالبتهم إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بإنهاء الوجود العسكري غير الشرعي لقوات بلدهم في سورية، ووضع حد للتدخلات العسكرية الأميركية «غير القانونية»، مؤكدين أن الحجج التي تتذرع الإدارة الأميركية لإبقاء هذه القوات في سورية غير صحيحة.

وفي تغريدة على «تويتر» قال السيناتور الجمهوري مات غيتز عن ولاية فلوريدا في تغريدة له على «تويتر»: «دعاة الحرب في الحزبين الجمهوري والديمقراطي يقولون إن وجود قواتنا في سورية ضروري لحفظ توازن القوى، لكن هذا ليس صحيحاً»، مطالباً بسحب الجنود الأميركيين من سورية على الفور.

السيناتور الجمهوري بين كلين عن ولاية فيرجينيا أعرب، من جانبه، عن دعمه لتصريحات غيتز، مشدداً على ضرورة سحب القوات الأميركية من سورية.

تصريحات السيناتوران الأميركيين جاءت بعد أن وجهت واشنطن اتهامات باطلة لإيران بالهجوم على قواعد قوات الاحتلال الأميركي الموجودة في سورية في محاولة منها لتبرير الاعتداء الآثم الذي شنته هذه القوات على بعض المناطق في محافظة دير الزور، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا وإصابة آخرين وإلحاق أضرار مادية.

في المقابل، وفي محاولة للتنصل من عدوانه على المدنيين وتبرير العدوان الذي أقدمت قوات احتلاله عليه في دير الزور، وجه بايدن رسالة إلى الكونغرس أبلغ فيها أعضاءه عن تفاصيل «الضربة» الجوية لمواقع قال إنها «مرتبطة بإيران» في سورية.

وقال بايدن: إن «قواتنا شنت هجومها رداً على الهجمات الماضية والتهديدات بشن هجمات بالمستقبل»، وذلك وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

وتابع: «الضربات الأميركية استهدفت منشآت يستخدمها الحرس الثوري للقيادة وتخزين الذخائر»، مضيفاً: إن «هجماتنا حرصت على عدم وقوع إصابات بين المدنيين»، وذلك بخلاف المعلومات الموثقة التي تحدثت عن ضحايا بين المدنيين.

وأردف: «ضرباتنا جاءت لتعزيز الأمن القومي والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة»، و«سيتم توفير معلومات إضافية في ملحق سري للكونغرس».

وأول من أمس، أكد المتحدث باسم المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني كيوان خسروي أن الولايات المتحدة تحاول التهرب من تداعيات احتلالها غير الشرعي لجزء من الأراضي السورية، من خلال توجيه اتهامات غير صحيحة لإيران بالهجوم على القواعد الأميركية غير الشرعية.

كما أكدت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان لها أمس أن «الأكاذيب الأميركية الممجوجة بشأن المواقع المستهدفة ما هي إلا محاولة فاشلة لتبرير هذا العمل العدواني والانتهاك الفاضح لسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، واستكمال للاعتداءات التي ارتكبها كيان الاحتلال الإسرائيلي وقطعان تنظيم داعش الإرهابي بحق أهالي المنطقة، وستار دخان للتغطية على مواصلة قوات الاحتلال الأميركي سرقتها النفط السوري».

وشهدت دير الزور وريفها أول من أمس عدواناً شنته ما يسمى قوات «التحالف الدولي» التي تقودها واشنطن، ما أدى إلى استشهاد عدد من المدنيين.

وكالات

قوات لجيش الاحتلال الأميركي في ريف الحسكة (أ ف ب – أرشيف)

تبنى الهجوم على قاعدة الاحتلال الأميركي في الحسكة

«لواء غالبون»: لن ينعموا بالأمن في العراق وخارجه حتى تحقيق الخروج الكامل

تبنى «لواء الغالبون» أمس، عملية استهداف مطار رميلان بريف الحسكة الشمالي الشرقي الذي تحتله القوات الأميركية بطائرة مسيرة الخميس الماضي والتي أسفرت عن مقتل متعاقد أميركي وإصابة عدد من جنود تلك القوات.

ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء عن المعاون في «لواء الغالبون» أبو علي قوله في بيان: «نعلن عن تمكن فوج الطائرات المسيرة التابع للمقاومة الإسلامية «لواء الغالبون» من استهداف مطار رميلان الواقع في الجمهورية العربية السورية والذي تحتله القوات الأميركية بطائرة مسيرة ظهر يوم الخميس الأول من شهر رمضان المبارك، في تمام الساعة الواحدة ظهراً بتوقيت بغداد، وقد أسفرت العملية باعتراف الاحتلال الأميركي عن مقتل وجرح العديد من جنوده».

وأوضح، أن هذه العملية وما سيتبعها من عمليات أخرى تأتي ضمن سياق الرد الطبيعي والمشروع على جريمة استهداف قادة النصر ورفاقهما (في إشارة إلى قائد فيلق القدس الشهيد قاسم سليماني والقيادي في الحشد الشعبي العراقي الشهيد أبو مهدي المهندس)، بالإضافة إلى الجرائم الوحشية والإرهابية التي ترتكبها قوات الاحتلال الأميركي في المنطقة.

وأكد أن قيادة «لواء الغالبون» عازمة على تنفيذ المزيد من العمليات الدقيقة على قوات الاحتلال الأميركي، وبأسلحة ذات تطور مستمر، مشيراً إلى أن الأميركيين لن ينعموا بالأمن في العراق وخارجه حتى تحقيق الخروج الكامل لقوات الاحتلال الأميركي.

والخميس استهدف هجوم بطائرة مسيّرة، وفق ما أعلنت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»، «منشأة صيانة في قاعدة لقوات التحالف قرب الحسكة في شمال شرق سورية»، ما أدّى إلى مقتل «متعاقد أميركي، وإصابة خمسة عسكريين أميركيين ومقاول أميركي آخر».

وأضافت «البنتاغون»: إنّ أجهزة الاستخبارات الأميركية تعتبر الطائرة بدون طيار «إيرانية المنشأ».

وكالات

قولاً واحداً
الدكتور قحطان السيوفي

القمة الروسية الصينية والنظام العالمي الجديد

خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ الأخيرة لموسكو، أظهر بوضوح تضامنه الكبير مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في مواجهة الغرب، قائلا إنه يرى «إمكانات غير محدودة» في التعاون الروسي– الصيني، كما تعهد الرئيسان أن يعملا معاً لتشكيل نظام عالمي جديد.

منذ سبعينيات القرن العشرين، ظلت سياسة الولايات المتحدة تعتمد أسلوب منع قيام تحالف قوتين كبيرتين، روسيا والصين، ضدها ؛ فإدارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون ومستشاره هنري كيسنجر انتهجت دبلوماسية كرة الطاولة للانفتاح على صين ماو تسي تونغ لإبعادها عن روسيا.

هذه السياسة سهلت لأميركا الانفراد بالاتحاد السوفييتي ومحاولة تحجيمه وهزيمته في أفغانستان، وانحسار نفوذه وصولاً لانهياره، بعد خمسة عقود، غيرت الولايات المتحدة تلك السياسة، وصعدت التوتر على جبهتي الصين وروسيا معاً، لكنها وُوجهت بتحالف القوتين الكبيرتين، ويمكن قراءة قمة موسكو الأخيرة كتحالف صيني– روسي في مواجهة الولايات المتحدة.

القمة عُقدت والرئيسان يشعران بأن الغرب يحاول محاصرتهما وتقزيمهما كقوتين منافستين، وكان قرارهما أن الدفاع عن مصالحهما يتطلب دعم تحالفهما الاستراتيجي، حيث يرى الرئيس بوتين أن حلف الناتو يحاول تطويق بلاده عسكرياً، وتقزيم دور روسيا استراتيجياً ودولياً، واستند إلى هذا الأمر في تبريره العملية العسكرية في أوكرانيا.

بدوره الرئيس الصيني، سبق في خطابه أمام البرلمان الذي انتخبه رئيساً لولاية ثالثة، أن حذّر من أن «الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، تنفذ سياسة تهدف إلى احتوائنا وتطويقنا وخنقنا»، ودعا إلى تعزيز جيش بلاده ليكون «سوراً فولاذياً عظيماً يحمي السيادة الوطنية، والأمن، ومصالح التنمية»، والواضح أن الهدف الأساسي للصين هو ضمان ألا تخسر روسيا الحرب الأوكرانية، حتى لا تنفرد أميركا بعدها بالصين، الأمر الآخر أن الصين وسعت تجارتها مع روسيا، فهي تحصل على إمدادات الطاقة من روسيا عبر الحدود المشتركة مباشرة، وتزود موسكو بكثير من السلع، واعتماد نظام اليوان– الروبل بديلاً من الدولار الأميركي.

بكين ترغب في انتهاء الحرب الأوكرانية، وقدمت مبادرتها للسلام التي لاقت ترحيباً من روسيا، لكنها اصطدمت برفض غربي، يبدو أن الحرب ستستمر لوقت أطول، وأصبحت حرباً بالوكالة بين روسيا والغرب، وهدفها الأبعد إعادة رسم خريطة التوازنات الدولية.

الرئيس الصيني شي بزيارته موسكو وجه رسالة دعم لروسيا، هذا الدعم لم يصل حتى الآن إلى مرحلة تقديم مساعدات عسكرية، لأن بكين لا تريد أن تدخل في حرب بالوكالة ضد الناتو، أو أن تضع نفسها في دائرة العقوبات الاقتصادية الغربية.

البيان الصادر عن بكين في ختام قمة موسكو أشار إلى اتفاق الرئيسين على أن علاقاتهما «تجاوزت النطاق الثنائي واكتسبت أهمية حاسمة للمشهد العالمي ومستقبل البشرية».

وقد لمح الرئيس الصيني، ضمناً، إلى هذه النقطة في تصريحه لدى مغادرته موسكو عندما قال لبوتين: «الآن هناك تغييرات لم تحدث منذ ١٠٠ عام، عندما نكون معاً، نقود هذه التغييرات»

بدوره الرئيس بوتين قال: إنهما يعملان «على تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، أكثر عدلاً وديمقراطية، يجب أن يقوم على الدور المركزي للأمم المتحدة، والقانون الدولي».

بالمقابل فإنّ الحرب في أوكرانيا عززت بالفعل العلاقات الروسية مع عدد من الدول ولاسيما الصين والهند، وسرّعت من صعود نظام دولي جديد يبدو فيه الغرب معزولاً بشكل متزايد، وليس روسيا، كما أن توقيع الاتفاقية بين إيران والسعودية بوساطة الصين، يعتبر لكمة قوية للولايات المتحدة الأميركية، ويشير إلى أن عملية إعادة ترتيب جيوسياسية جذرية جارية مما يسرع في أضعاف الهيمنة الأميركية على العالم، وأشار المحلل السياسي الأميركي هنري جاكسون إلى أنه ستظهر المتطلبات الأساسية لتعدد الأقطاب في الجيل القادم مقدراً ذلك بين ٢٠١٠– ٢٠٢٢، واعتبر هذه المرحلة بمنزلة وقت ظهور قوى مماثلة في القوة والقدرات للولايات المتحدة.

إن المشهد يشير بأن لا أحد يعرف إلى أين سينتهي هذا الصراع الدائر لإعادة رسم خريطة التوازنات الدولية، لكنه يحمل كثيراً من الأخطار، لأنه يدور بين قوى نووية متضاربة المصالح، ضاقت بينها مساحات الحوار، واتسعت دائرة الخلافات.

الحقيقة أن هناك كثيرين حول العالم باتوا يرون أن عالماً متعدد الأقطاب والتوازنات قد يكون أفضل، لكن يبدو أن الرئيسين بوتين وشي حسما خيارهما؛ وباتت الصين وروسيا يتحدثان بشكل متزايد بصوت واحد عن حاجة العالم إلى نظام دولي جديد أكثر توازناً أي الانتقال من القطبية الأحادية إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

الاحتلال التركي جدد الاعتداء على عين عيسى وM4.. وداعش يقتل ٤ مدنيين بريف تدمر

«النصرة» يواصل توتير «خفض التصعيد» والجيش يستهدف التنظيم بجبل الزاوية

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

واصل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي تصعيد الوضع في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، الأمر الذي رد عليه الجيش العربي السوري وحقق إصابات مباشرة في مواقع الإرهابيين، وذلك في وقت جدد جيش الاحتلال التركي اعتداءاته على قرى في ريف الرقة الشمالي والطريق الدولية M4.

ووفق معلومات «الوطن»، رد الجيش أمس على تصعيد تنظيم «النصرة» الإرهابي وحلفائه في منطقة «خفض التصعيد»، فاستهدف مواقع التنظيم في ريف إدلب الجنوبي، وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف إدلب، دكت بالمدفعية الثقيلة صباح أمس مواقع الإرهابيين في كدورة وحرش بينين بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، وفي محيط معارة النعسان بريف إدلب الشمالي الشرقي.

وذكر المصدر، أن مجموعات إرهابية مما يسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» صعدت من اعتداءاتها أمس على نقاط عسكرية بمحاور التماس بريف إدلب الجنوبي، وهو ما أدى لارتقاء عنصر من الجيش شهيداً، لافتاً إلى أن الجيش رد على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة خفض التصعيد، برمايات مركزة من مدفعيته الثقيلة التي حققت إصابات مباشرة بأهدافها.

وأعلنت وزارة الدفاع يوم الجمعة الماضي في بيان، أن قواتها المسلحة تصدت لهجوم كبير الخميس، شنته مجموعة من «النصرة» على مواقع للجيش في ريف حلب الغربي.

وقالت الوزارة: إن «وحدات من قواتنا المسلحة تصدت لهجوم إرهابي كبير مساء أمس (الخميس) شنته مجموعة إرهابية من جبهة النصرة الإرهابية على مواقعنا في منطقة كفر عمة شرق الأتارب في ريف حلب الغربي مستغلة وقت الإفطار».

وفي البادية الشرقية، كثفت وحدات الجيش عملياتها البرية في تمشيط قطاعات من باديتي دير الزور والرقة من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، حيث بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش اشتبك مع الدواعش في بادية دير الزور الغربية، وقضى على العديد منهم وأصاب آخرين.

وأوضح المصدر، أن عدداً من المواطنين المدنيين أصيبوا بانفجار عدة عبوات ناسفة، كان قد زرعها الدواعش في مناطق جمع الكمأة بعدة قطاعات من البادية.

على خط مواز، قضى ٤ مواطنين وخطف ٢ إثر تعرضهم لهجوم مسلح وإطلاق رصاص على يد مسلحين تقلهم سيارات رباعية الدفع يرجح أنهم يتبعون لتنظيم داعش في منطقة شاعر بريف تدمر ضمن البادية السورية، وذلك أثناء عملهم في البحث عن «الكمأة»، فيما لا يزال مصير المختطفين مجهولاً حتى اللحظة، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

شمالاً، ذكرت وكالة «هاوار» الكردية، أن جيش الاحتلال التركي وفصائله قصفوا قرية صيدا ومخيم عين عيسى والطريق الدولية المعروفة بـM4 في ريف ناحية عين عيسى شمال الرقة، بالأسلحة الثقيلة.

من جهة ثانية، ووفق مصادر إعلامية معارضة، قتل شاب على يد أحد أقاربه وهو مسلح سابق في تنظيم داعش الإرهابي في حي المشلب شرقي الرقة، وذلك بعد عودته حديثاً من تركيا إلى مدينة الرقة، حيث أقدم على قتله بواسطة «شفرة حلاقة»، قبل أن يلوذ بالفرار لجهة مجهولة.

بالمقابل، قتل أحد مسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، في حاجز التامة بريف دير الزور، إثر استهدافه بالرصاص المباشر من قبل مسلحين اثنين رجحت المصادر المعارضة أنهما يتبعان لخلايا داعش.

أكد أن يد اليمن ممدودة إلى السلام العادل والمشرف

سفير صنعاء: نرحب بالانفتاح السياسي على دمشق ونطالب برفع الإجراءات القسرية عنها

«الحشد» العراقي يشدد إجراءاته الأمنية على الحدود مع سورية تحسباً لأي عدوان أميركي

قوات للحشد الشعبي العراقية منتشرة على الشريط الحدودي مع سورية (عن الانترنت)